

كليومينيس

وسياسته المالية في مصر في عهد الاسكندر الأكبر

بمعلم مصطفى العبادي

يعتبر عصر الاسكندر الأكبر من أهم فترات التحول والانتقال في التاريخ العام ، ذلك أن عالماً جديداً في سياسته واقتصاده واجتماعه كان على وشك أن يولد . لهذا كانت دراسة الرجال الذين اعتمد عليهم الاسكندر والذين شغلوا مناصب أساسية في حكمه باللغة الأهمية لفهم ذلك العصر والتطورات التي حدثت فيها بعد .

ولقد كان كليومينيس أحد أولئك الرجال البارزين ، إذ تركه الاسكندر للإشراف على مالية مصر فأصبح ميد الموقف بها والمتصرف الأول في شئونها طيلة حياة الاسكندر . ولكليومينيس فوق ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمهتمين بدراسة تاريخ الاسكندرية فقد اقترن اسمه بهذه المدينة منذ أيامها الأولى حتى أن كتاب الاقتصاد المنسوب لأرسطو يسميه «كليومينيس الاسكندري (1)» ولم ينسبه إلى موطنه الأصل تقرأطس كما في الكتابات التاريخية الأخرى . والسبب في ذلك أنه اتخذ من الاسكندرية مركزاً لنشاطه التجاري الكبير الذي شمل البحر الأبيض المتوسط في ذلك الوقت ، مما زاد في أهمية الاسكندرية في العالم اليوناني عند نشأتها الأولى .

ونظراً لأن شخصية كليومينيس كانت قديماً ولا تزال حديثاً موضع اختلاف الكتاب والمؤرخين فلعل من الأفضل أن نبدأ بتحليل المصادر الأساسية التي نعتمد عليها في دراستنا لشخصيته وأعماله . من سوء الحظ

Pa. Aristot. Oec. II. 33, *Κλειομένης Ἀλεξανδρέως*. (1)

أن الوثائق المعاصرة له تكاد تكون منعدمة حتى الآن باستثناء عدد قليل من العملة عثر عليه ، ولهذا كان اعتمادنا كله على المصادر الأدبية ونقصد بها كتابات المعاصرين والمؤرخين اللاحقين الذين تعرضوا للاسكندر وعصره ، وهي تنحصر في كتب ثلاثة : الأول خطبة تنسب خطأ للخطيب الأثيني الكبير ديموستينيس ، والثاني هو الباب الثاني من كتاب الاقتصاد المنسوب إلى أرسطو ، والثالث هو ما كتبه المؤرخ اريانوس عن حياة الاسكندر الاكبر .

أما عن المصدر الأول وهو الخطبة التي نسبت خطأ إلى ديموستينيس(٢) نسبنا إليها الخطيب الأثيني الكبير أنها أضيفت إلى المخطوطات القديمة لمجموعة أعماله وظلت كذلك حتى أثبت النقاد المحدثون أن هذه الخطبة ليست لديموستينيس وأنها ألفت عقب وفاته مباشرة سنة ٣٢٢ ق.م. ومع ذلك فهي تعتبر وثيقة معاصرة في الدرجة الأولى من الأهمية ، لأنها كتبت بيد محام أثيني في قضية ضد أحد أعوان كليومينيس نفسه في أثينا . وهذه الخطبة تزودنا بمعلومات فريدة عن شبكة السماسرة الذين كانوا يعملون لحساب كليومينيس في المراكز التجارية الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط للسيطرة على تجارة القمح الدولية . ولكن أمراً واحداً يجب أن نحيط له عند قراءة هذه الخطبة ، وهو أن أسلوبها البليغ في حملته القاسية ضد كليومينيس قد يجرفنا تياره . فالخطبة كتبها محام محترف ، وهي موجهة ضد كليومينيس وأعوانه لتلاعهم بتجارة القمح في أثينا . وكما نتوقع في مثل هذه الظروف فالحمى ينتحل كل حيلة قانونية ووسيلة بلاغية للنيل من كليومينيس وأعوانه كي يكسب القضية . ولهذا وجب على المؤرخ المدقق أن يأخذ بكلامه بحذر شديد وأن يتبين مقدار المبالغة فيه .

Dem. LVI, (O. C. T.) (٢)

أما عن المصدر الثاني ، وهو الفصل الثاني من كتاب الاقتصاد الذي ينسب خطأ أيضاً إلى أرسطو^(٢) ، فمن المرجح أنه كتب في نهاية القرن الرابع ق.م بيد واحد من تلاميذ أرسطو نفسه من المشائين الأولين^(٣) . ومع ذلك فيمكننا أن نقبل قيمته التاريخية^(٤) بكل اطمئنان نظراً لأنه دراسة معاصرة للأحوال الاقتصادية في القرن الرابع بأسلوب جاد لم يسبق من قبل . ويقع الكتاب في جزئين ، الأول يعتبر أول محاولة من نوعها لوضع نظرية اقتصادية ، والثاني - وهو موضع اهتمامنا هنا - يحوى أقاصيص تتعلق بأعمال ومناسبات اقتصادية . في هذا الجزء الثاني يذكر المؤلف سبع مناسبات لكليومينيس تمثله شخصية انتهازية لاتعبأ كثيراً بالوسائل مادامت تؤدي إلى الأهداف التي يسعى إليها . ولكن يجب أن نذكر هنا أن هذه الأقاصيص لا تعطينا وصفاً كاملاً لسياسته الاقتصادية ، فكلمها تروى إجراءات أتخذت في ظروف استثنائية ، وهو طابع هذا الجزء من الكتاب .

أما المصدر الأخير فهو كتاب المؤرخ أريانوس عن فتوح الاسكندر ، ويتضمن معلومات تاريخية قيمة عن عصر الاسكندر وخاصة في النواحي العسكرية والسياسية والادارية . ورغم أن إريانوس كتب في القرن الثاني الميلادي إلا أنه استقى مادته من كتابات إثنين من أصحاب الاسكندر نفسه ، وهما أرسطوبولس والملك بطليموس الأول . ويذكر أريانوس أنه اعتمد بنوع أخص على بطليموس ، وأن استعانته بأرسطوبولس قد اقتصرت على مجرد تكملة أو ملء فجوات في رواية الآخر . ويبدو أنه شعر أن هذا التمييز بين مصدره لإحتياج إلى ما يبرره فقال في افتتاحية كتابه بما أن بطليموس كان ملكاً فإن تزييف الحقائق كان يمسىء إليه أكثر

(٢) B. A. Van Groningen : Aristote, Le second Livre de l' Economique, أنظر
Icyde, 1933,

الذي يعتبر خير طبعه لهذا الكتاب ؛ ويتضمن مقدمة دراسية وحواشي وافية .

ibid. pp. 34, 43 (٤)

ibid. p. 5. (٥)

أكثر مما يسىء إلى أى شخص آخر . (١) ونحن الآن بقولنا الحديثة قد نسخر من سذاجة هذا المؤرخ القديم الذى كان لا يزال يحسن الظن بالملوك ؛ ولكن الواقع أن أريانوس أسدى للتاريخ خدمة جلى باعتماده على بطلميوس الذى كتب خير تاريخ للاسكندر على الاطلاق ؛ ولولا اعتماد أريانوس عليه لنضاع كل ما كتب بطلميوس . وتاريخ بطلميوس قيم لا لأنه كتب بيد ملك ولكن لأنه كاتبه كان قائداً من الطراز الأول ومن المقربين إلى الاسكندر ، وقد استخدم فى كتابة تاريخه يوميات الاسكندر نفسه . لهذا كله كان بطلميوس حجة فى الجوانب العسكرية لحملة الاسكندر وثقة فى دراسة شخصية الاسكندر وحياته الخاصة . أما إذا تعدينا ذلك إلى جوانب الادارة والعياسة فان ثقتنا فى بطلميوس تأخذ فى الانكماش ، والسبب فى ذلك أن مصلحة بطلميوس السياسية تدخل هنا فى الاعتبار ، لأن سياسة الملك واسلوبه فى الادارة كان يختلف عن مناهج الاسكندر . والملوك فى ذلك مثل السوقة يضيعون بما يضر بمصالحهم ويحتالون على تغييره أو إخفاء معاملة . هذا من الناحية العامة أما فيما يتعلق بموضوع دراستنا وهو كليومينيس فان كل ما يذكره بطلميوس عنه يجب أن يوضع موضع الشك الشديد ، وذلك لما نعرفه عن الخصومة التى نشأت بينهما حين أصبح بطلميوس والياً على مصر وكان كليومينيس هو المتصرف فى خزائنها . فضاق كل منهما بالآخر وانتهى الأمر بأن لفق له بطلميوس التهم وحاكمه وقتله . لهذا كان من الطبيعى أن حرص الملك بعد ذلك على تشويه سمعة كليومينيس لتبرير ملكه وليؤكد أن عهده كان خيراً من عهد سلفه .

هذه بعض ملاحظات عن مصادر دراستنا رأينا أن نقدم بها حتى لا تتورط نحن فيما ذهب إليه أصحابها من أحكام ومبالغات عن كليومينيس .

• • •

Arrian, I. 1, 2; also cf. VI. 2, 4. (١)

أما عن تاريخ الشخصية التي نحن بصدد دراستها فالغموض يكتنفها في أكثر من جانب وفي أكثر من فترة . فنحن لانكاد نعرف شيئاً عن حياته باستثناء العقد الأخير منها . ولكن نعرف من اسمه أنه إغريقي من مدينة نقراطس ؛ ولما كانت الوظيفة الأولى لهذه المدينة هي أنها مركز للتبادل التجاري بين اليونان ومصر ، فليس من شك في أن العمل الأساسي للجالية اليونانية هناك كان التجارة . لهذا فن المرجح أن كليومينيس كان أحد هؤلاء التجار الإغريق في نقراطس . ولكنه يظهر على مسرح التاريخ المسجل لأول مرة في النظام الإداري الذي وضعه الاسكندر الأكبر لحكم مصر (٧) . والمعالم الأساسية لهذا النظام هي أن مصر قسمت إلى إقليمين شمالي وجنوبي ، وعهد بإدارة كل منهما إلى حاكم يحمل لقب نومارخس Nomarchos ، وحينها تنحى أحدهما المسمى بتيريس Petisis ، قام الآخر دولاميسيس Doloaspis بإدارة الإقليم معاً . كما عين الاسكندر يوراراكسيسين ماكارثاتوس (Peucestes son of Macartatus) وبلاكروس ابن أمتاس (Balacrus son of Amyntas) لقيادة الحامية العسكرية التي خلفها في مصر ؛ أما الأسطول فقد عين يوليمون بن تيرامينيس (Polemon son of Theramenes) قائداً له . وكذلك عين ضابطين آخرين لقيادة الحاميتين عند ممفيس والفرما .

بالإضافة إلى هذا النظام أهتم الاسكندر اهتماماً خاصاً بحدود مصر الغربية والشرقية ، فعين حاكمين أو محافظين للمنطقتين : أبو لونيوس بن خاريتوس (Apollonius son of Charinus) على ليبيا ويقصد بها صحراء مصر الغربية ؛ وكليومينيس النقراطيسي على الصحراء العربية (٨) ويقصد بها الصحراء الشرقية ، شرق الدلتا إلى البحر الأحمر . ولكن لم تكن هذه هي الوظيفة الوحيدة التي أسندت إلى كليومينيس بل عهد إليه بأخطر

(٧) أنظر وصف النظام في Arrian, III, 5. وتحليلاً له في E. Bevan, A History of Egypt under the Ptolemaic Dynasty, 1927, pp. 15 f.

Arrian, III.5.4 (٨)

وظيفة في النظام بأسره وهي الاشراف على الخزانة والشتون المالية ، وقد أمر الاسكندر حكام الأقاليم أن يستمروا في ادارة أقاليمهم بنفس الأسلوب الذي اعتادوه من قبل ، على أن يجمعوا الجزية التي فرضها عليهم وأن يسلموها بدورهم إلى كليومينيس (٩) .

مهمة ثالثة عزيزة إلى قلب الاسكندر عهدت إلى كليومينيس وهي الاشراف على إنشاء وتعمير مدينة الاسكندرية الجديدة (١٠) .

هذه هي المعالم الأساسية للنظام الذي وضعه الاسكندر لحكم مصر ؛ على أن ظاهرة هامة تثير انتباهنا عند النظر الأولى لهذا النظام وهي خلوه من منصب السلطة العليا في البلاد ؛ فليس فيه مكان لحاكم عام أو وال لمصر بأسرها . وإنما وزعت السلطة بعناية بين الموظفين الإداريين والعسكريين والماليين ، دون وجود رئيس لهم جميعاً . ولقد لاحظ المؤرخ القديم أريانوس هذه الظاهرة وفسرها بأن الاسكندر تعمد هذا الوضع حتى يمنع أي شخص من أن يزداد سلطانه على الآخرين ويستقل بالولاية (١١) . ونحن ندرك ما يقصد إليه أريانوس وباستطاعتنا أن نقبل تفسيره دون تساؤل ، غير أن الصعوبة نشأ حينما نجد أن المصادر المعاصرة تصف كليومينيس بأنه «حاكم مصر» . فكتاب الاقتصاد يقرن اسمه بلقب «ساتراب» (١٢) ، وهو لقب حاكم الولاية في النظام الفارسي ، واستخدمه اليونان أحياناً في حالة الولايات الشرقية والأميوية . وتحدث الحطبة المنسوبة إلى ديمستريس عن كليومينيس حاكم مصر ... ، ومنذ أن تولى الحكم (١٣) . ولقد أفاض

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) وردت هذه الحقيقة في كل من (Justinus, XIII. 4. II, ؛ Oec. II. 33 (=1352.a. 28)

(١١) Arrian. III. 5. 7.

(١٢) Oec. II, 33 (1352. Q. 15) : Κλεομένης Ἀλεξανδρεὺς Αἰγύπτου

σατράπειων.

(١٣) Dem. LVI. 6 ؛ وانظر أيضا، Arrian, VII 23.8 حيث يستخدم لفظ σατράπης

حكم ؛ وكذلك σατραπεία في Arrian, Succ. 5

الأستاذ فان جروننجن في بحث هذه المشكلة وانتهى إلى القول بأنه رغم أن النص الصريح يعوزنا ، فن المحتمل أن يكون الاسكندر قد غير خطته بعد عودته من الهند ومنح كليومينيس ذلك السلطان الأعلى في الولاية وجعله «ساتراب» (١٤) وأخيراً إتخذ المؤرخ تارن موقفاً مشابهاً حين اقترح أن من المحتمل أن دولاسبس - الحاكم الذي عينه الاسكندر دون أن يكون له منصب ساتراب - توفي بينما كان الاسكندر في الشرق ، فأمر الاسكندر الموظف الذي يليه في الأهمية - وهو كليومينيس - أن يباشر شئون الحكومة حتى يتمكن هو (أى الاسكندر) من أن يبت في الأمر ... ويضيف تارن بعد ذلك «وبطبيعة الحال ملك كليومينيس مملك الحاكم المتمكن (١٥) .

وكلا الرأيين مفر ، إذ يبدو أن وكأنهما يجلان المشكلة في حين أنهما في الواقع يتجنبانها . فن الممكن أن نتصور أن الاسكندر قد غير خطته في حكم مصر ، ولكن ليس لدينا دليل على ذلك فسنلنا الوحيد على أن الاسكندر عين كليومينيس واليا هو الكاتب المشهور يوزانياس Pausanias (١٦) ولكنه لسوء الحظ يقف بمفرده في هذه الدعوى ، كما أن سنده التاريخي يعتبر ضعيفاً في مثل هذه الأمور ؛ هذا مع العلم أنه كتب في القرن الثاني الميلادي أى بعد الاسكندر بنحو خمسة قرون . وبإستثناء عبارة يوزانياس فإن جميع المصادر تتفق في أن نظام الاسكندر لإدارة مصر كان خالياً من منصب «ساتراب» ؛ وأنه من المحتمل أن الاسكندر فعل ذلك عمداً كما يقترح أريانوس الذي كان أكثر دراية بعصر الاسكندر والذي اعتمد في أحكامه على كتابات معاصرة للاسكندر .

P.A. Van Groningen, De Cleomene Naucratica Mnemos. 53 (1925) 113 ff. (١٤)

W. W. Tarn, Alexander the Great, II (1948) 303 n. 1. (١٥)

Κλεομένης ὃν σατραπεύειν Αἰγύπτου Κατέστησεν Ἀλέξανδρος (١٦)
Paus. I. 6. 3

ويؤيد ماذهب اليه أريانوس أن المؤرخ كورتوس روفوس (١٧) ينص على أن مصر تركت في أيدي القائدين العسكريين ، وأن الحاكمين المصريين كانوا على رأس الإدارة المحلية ، أي بمثابة وسطاء بين المصريين من ناحية والامكتلر وموظفيه من ناحية أخرى .

هذه هي بعض الاعتراضات التي يمكن أن تثار ضد الاقتراحين اللذين إقترحهما فان جرونجن وتارن ؛ ومع ذلك فيحق لنا أن نتساءل لماذا يبرز كليومينيس دون سائر الموظفين الى هذه المكانة المرموقة . وللإجابة على هذا السؤال نقول إن إهتماماً كبيراً في الامراطوريات القديمة كان يلقي على الجانب المالي ومواد التموين التي يمكن الحصول عليها من الولاية وهذه الناحية بالذات كانت بالغة الأهمية بالنسبة للاسكتلر الذي كان لايزال مشغولاً في فتوحه ، وكان في حاجة إلى مدد مستمر من المال والمؤن، لهذا السبب كان الشخص الذي أشرف على الشؤون المالية في الولاية أكثر أهمية ، وله من السلطات مايمكنه من أن يبعث للملك بالمال والمؤن اللازمة . وبعض الاشارات المتفرقة تبين أن مثل هذه الامدادات كانت ترسل من مصر ، وأن الاسكتلر كان على علم مستمر بسير الأحوال في الولايتين وكان يبعث إلى كليومينيس بارشاداته وتوجيهاته عند الضرورة (١٨) . وبسبب عدم وجود منصب ساتراپ في الولاية كان أمام كليومينيس فرصة هائلة لملأ هذا الفراغ وأن يصبح المنصرف الفعلي في شئون الولاية دون أن يتولى منصب الحاكم رسمياً ؛ وقد أعانه على ذلك مواهبه الشخصية وتعدد مسئولياته في الحكومة .

وإذا فارنا كليومينيس بغيره ممن تولوا الشؤون المالية تحت حكم الاسكتلر في الولايات الأخرى نجد أن شخصية كليومينيس لا تختلف كثيراً

(١٧) Curtius Rufus, IV. 8. 4.

(١٨) أنظر Athen. IX, 493. c ، رغم أنه قد ثبت أن الخطاب الذي ينسب إلى الاسكتلر والمرسل إلى كليومينيس مزيف ، إلا أنه من المحتمل أن نقل هذه الخطابات تهودت بين الاسكتلر وكليومينيس . الخطاب ذكر في Arrian, VII, 24.6 ولتقدمه أنظر

Tarn, Alexander, II, pp. 304-6.

عن هذه الطبقة من كبار الموظفين في ولايات الامبراطورية الأخرى .
وغير مثال نستشهد به هو هاربالوس (١٩) أبرز هؤلاء الموظفين الذى
كان له من شدة الطموح والرغبة في السيطرة مما جعل الاسكندر يقرر
التخلص منه . وإذا أضفنا في حالة كليومينيس علاقاته التجارية مع بلاد
اليونان ، لأصبح من السهل أن ندرك إمكان إطلاق ألقاب حاكم وصاتراب
(σατραπέων ἄρχων) على الرجل الذى سيطر على شئون مصر في
حياة الاسكندر ؛ فلم يكن هناك مفر من مواجهة كليومينيس عند
التعامل مع مصر .

هذه الوقفة الطويلة عند النظام الذى وضعه الاسكندر لحكم مصر يمكن
إلتماس العذر لها إذا كنت قد وقتت في تبيان مركز كليومينيس الخاص
في مصر . فعلى أساس مركزه القوى في الحكومة أمكنه أن يقوم بنشاطه
التجارى الطائل في البحر الأبيض المتوسط . والآن ننقل إلى وصف
هذا النشاط وأسلوبه ؛ ويحسن بنا أولاً أن نذكر أن وظيفة كليومينيس
الأولى كمحافظ أو مدير للصحراء «العربية» لم تكن بالغة الأهمية . ويبدو
على أى حال أن الاسكندر لأغراض عسكرية أنشأ وحدة إدارية جديدة
تشمل جميع المنطقة من القوما إلى فلسطين بما في ذلك الساحل ومايليه من
الصحراء في الجنوب ، ولعلها شملت أيضاً المديريتين القديمتين شرق
الدلتا (٢٠) بهذا المعنى تعتبر هذه الوظيفة تجديداً إدارياً استحدثه الاسكندر، كما
فعل في حالة إقليم ليبيا الإدارى غربى الدلتا (٢١) لم ترد لنا أى أخبار عن نشاط

Tarn, Alexander, I. 128-9 etc. (١٩)

(٢٠) حل التقسيم الإدارى لمصر القديمة أنظر :

H. Gauthier, Les Nomes d'Égypte depuis Hérodote jusqu'à la Conquête
Arabe, Le Caire, (1935) pp. 138. gf :

وكذلك كتاب :

A. H. M. Jones, The Cities of the Eastern Roman Provinces (1938)
pp. 299 gf .

Drian . III . 5 . 4 (٢١)

كليومينيس في الصحراء العربية ، ولكن يبدو أن الطريق من مصر إلى فلسطين وبابل كان قد أمن للنقل والتجارة وأن البعثات المختلفة تبودلت بين الملك واققام على خزائن مصر .

على أن المجال الذي أظهر فيه كليومينيس تفوقاً غير عادي كان مجال التجارة والاقتصاد وعلى الرغم من أن الدليل القاطع يعوزنا فقلما يشك أحد في أن كليومينيس كان أحد كبار تجار الاغريق في نقراطس أصلاً ، وأن معلوماته الخاصة عن أحوال مصر الاقتصادية كانت الباعث على اختيار الاسكندر له ليتولى الاشراف على خزائن مصر . وما من شك أن ألفاظ مؤلف كتاب الاقتصاد تصف كليومينيس أمم وصف حيث يقول : « يلزم لمن يتصدى لولاية الأمر أن يكون ملماً إلاماً تاماً بأحوال البيئة التي يلي أمرها ، وأن يكون متمتعاً بسلامة الفطرة والاستقامة الشخصية وحب العمل » (٢٢) .

كان كليومينيس أشد ما يكون حاجة إلى المال ليقوم بمسؤولياته المختلفة ، وهي إنشاء مدينة الاسكندرية الجديدة وإرسال المؤن والأموال التي كان يأمرها الاسكندر ، ثم يضاف إلى هذا تمويل الادارة والجيش في البلاد ؛ وفوق ذلك كله يجب أن نذكر أن مصر كانت تعاني في هذا الوقت من آثار فترة التدهور والتأخر بسبب الحكم الفارسي الذي سبق عصر الاسكندر ولعل مجرد جمع الضرائب العادية من المزارعين لم يكفي لسد جميع التزامات كليومينيس ومن أجل التغلب على هذه الحالة والتمكن من تنفيذ مشروعاته لجأ كليومينيس إلى بعض الاجراءات الاستثنائية في المجالين المالي والتجاري للحصول على أكبر قدر ممكن من المال وقد وجد هدفاً مناسباً في طبقة الكهنة ، أغنى وأقوى طبقة في مصر في ذلك الوقت . بعض أفرادها يمتلكون ضياعاً واسعة ، كما المعابد تملك مساحات هائلة من أرض مصر ، وتتحكم في صناعة كبيرة تعتمد على منتجات أرضهم . وقد بدأ كليومينيس

Oce. II. i. 1 (= 1345. b. 7) (٢٢)

بتجريب قوته الجديدة ضد هذه الطبقة ، ونجحت المحاولة وأثبتت أن هذه الطبقة كانت أضعف في الضعف . ولدينا قصتان توضحان مسلك كليومينيس تجاه الكهنة . الأولى تتعلق بكهنة التماسح المقدس في مديرية التماسح (التي سميت فيما بعد مديرية أرسنوى في العصر البطلمي بعد عام ٢٧١ ق.م. وهي الآن محافظة الفيوم) وتروى القصة أنه بينما كان كليومينيس مبحراً ذات يوم في تلك المديرية ، حيث كان التماسح يعبد ، إختفى أحد رجاله . على أثر ذلك إستدعى كليومينيس الكهنة وأبأهم أنه انتقاماً من هذا الاعتداء على أحد رجاله دون سبب سوف يقوم بصيد التماسيح . أمام هذا الانذار قرر الكهنة - إرضاء لكليومينيس - جمع مبلغ ضخم من المال وإعطاءه له حتى لا يتحقق الاهانة بالآلة . وفلا نجح أسلوب الكهنة في الاعتذار وهدأ المال غضبة الوزير (٢٣) .

أما القصة الثانية فتروى حادثة أخرى أكثر جدية وأكثر قبيحة من الناحية التاريخية ؛ فهي تصور لنا حملة واسعة النطاق ضد طبقة الكهنة في مصر بأسرها . في هذه المناسبة جمع كليومينيس بجمهور الكهنة وأخبرهم أنه يرى أن هناك اسرافاً فيما يتفق على المعابد ومن أجل خفض النفقات يقترح أن تلغى بعض المعابد وكذلك مناصب عدد من الكهنة . فأسقط في أبلديهم وظنوه جاداً في دعواه ، فجمعوا مبالغ كبيرة من المال من حسابهم الخاص ومن أموال المعابد وقدموها إلى كليومينيس ، مما جعله يعذل عن عزمه (٢٤) .

يجدر بنا عند هذه المرحلة أن نتساءل إن كان يحق لنا أن نصدق كل ما يرد في هذه القصص . ولعل قائل يقول إن هي إلا بعض أساطير ومبالغات صدرت عن غير ثقة كما هو الحال في كثير من قصص هيرودوت . وهو قول محتمل جداً لولا أن أعمالاً أخرى من نفس النوع صدرت عن

Oec. II. 33 (1352. a. 23 f.) (٢٣)

Oec. II. 33 (1352. b. 20 f.) (٢٤)

كليومينيس ورويت في الكتاب نفسه ، وتدعمها أدلة أخرى مستمدة من كتابات معاصرة أيضا كما سيرد بعد قليل فيما يتعلق بتجارة القمح . فن المقبول عقليا إذن أن هذه القصص - ولر أنها قد زيد عليها قليلا أو بولغ فيها بعض الشيء ليتسق الاطار القصصي - تصف أعمالا حقيقية صدرت عن كليومينيس وتصور منهجه وأسلوبه في تدبير السياسة المالية . فهي تكشف لنا عن سياسة موجهة ضد المعابد والكهنة ، وأن كليومينيس كان يهدف إلى الاقلال من ثروتهم والاضعاف من سلطانهم في البلاد ، حتى يسهل له قيادهم آخر الأمر . هذا الاتجاه يختلف تماما عن اتجاه الاسكندر الذي كان يظهر للأمة كل إكبار وتقدير ، حتى لقد بلغ من شدة عاطفته الدينية بحيث يمكن أن يوصف معه بأنه كان منطريا أكثر منه ورعا . ولعل من الغريب أن يقدم كليومينيس على مثل هذه الأعمال دون أن يخشى غضب الاسكندر . ويبدو أن هذا الخاطر قد عرض للمؤرخين القدماء ؛ وفسروه بأن الاسكندر كان شديد الثقة في كليومينيس ، وأوردوا خطابا نسوه للاسكندر ووجهوه إلى كليومينيس ، يؤكد فيه الاسكندر أنه قد صفع عن كل ماصدر من كليومينيس . ولكن ثبت من النقد العلمي الحديث أن هذا الخطاب غير صحيح وأنه تعريف لاحق على عصر الاسكندر بما لا يقل عن خمسين سنة (٢٥) . ولكن يمكننا بطريقة أخرى أن نفسر استمرار ثقة الاسكندر في خازنه حتى بعد عودته من الهند حين لم يحتل سلوكا مشابها من أمناء خزائنه الآخرين والذين كانوا أكثر قربا من الاسكندر . (٢٦) فن احتمل - كما يبدو من لغة القصص ولهجتها - أن هذه الأعمال حدثت في فترة مبكرة من تولي كليومينيس منصبه ، أي في الوقت الذي كان لا يزال يسعى فيه إلى تثبيت مركزه واحكام سيطرته على مالية البلاد ، وذلك هو الوقت الذي كان فيه الاسكندر مشغولا كل الانشغال بحروبه ضد فارس والهند .

(٢٥) الخطاب ورد في Arrian, VII. 23, 6-7 ولقده أنظر Tarn, Alexander the

Great, II, pp. 304 ff.

(٢٦) أنظر كتاب تارن المؤلف نفسه .

إن جميع أعمال كليومينيس مواء ضد الكهنة أو غير ذلك كانت تهدف إلى غاية واحدة وهي صالح الخزانة . وهو في ذلك لم يقصر نشاطه على القيام بأعمال أمين الخزانة ، ولكن دبر أمر خزانة الدولة على نحو ما يدبر التاجر حساباته الخاص . فإن أعمال كليومينيس تعتبر تجربة لها أهميتها بالنسبة لدارسى تاريخ الاقتصاد والمال ؛ وكم نحن في حاجة إلى وصف كامل لسياسة المالية ، إذ كل ما وصل إلينا من أخباره لا يعدو إجراءات مضرة - مثل النموذجين الماضيين - تبدو كأنها قد تمت في ظروف إستثنائية . ومع ذلك فهي تكشف عن نوع من السياسة الاقتصادية ذات طابع معين . فخطته ضد الكهنة كان لها تيجتان : زيادة في قوته المالية من ناحية ، وإضعاف لطبقة الكهنة كمنافس له في الداخل . على أن أعمالا أخرى قام بها كليومينيس تعتبر أكثر دلالة في هذا المجال لأنها تكشف عن سياسة مرسومة تهدف إلى سيطرة الدولة ممثلة في شخص كليومينيس على اقتصاد البلاد ومعلوماتنا عن هذه الأعمال مستقاة من كتاب الاقتصاد نفسه ومن الخطبة المشهورة «ضد ديونيسود وروس المنسوبة إلى ديموستينيس . الأول يزودنا بأعمال اقتصادية ثلاثة ؛ والخطبة تعطينا وصفا شيقا لأسلوب كليومينيس في إدارة تجارته العالمية .

إثنان من أعمال كليومينيس الواردة في كتاب الاقتصاد لهما دلالتها ؛ إذ أنهما يمثلان قمة في سياسته الاقتصادية ، وتقصده بذلك إحتكار تصدير القمح المصري إلى الخارج . في الحادثة الأولى نرى محاولة محكمة للقضاء على المنافسة المحلية ووضع الإحتكار موضع التنفيذ (٢٧) فهو يصدر أوامره في بادئ الأمر بمنع تصدير القمح ؛ ولكن يحدث أن يحتاج حكام الأقاليم المصريون ويدعون أنهم سيعجزون عن جمع ودفع الضرائب المطلوبة إذ حظر عليهم تصدير القمح الذي كان مصدر ربح كبير . فتفاوضهم كليومينيس واقترح حلا ومطا يحقق له كل ما يهدف إليه

ويحفظ على المصريين مظهر إمكان التصدير . ذلك أنه سمح بالتصدير مقابل ضريبة عالية جداً ، مما أدى إلى الاضعاف كثيراً من المنافسة المحلية ؛ وفي الوقت نفسه سيجنى ضرائب هائلة على الكميات القليلة من القمح التي يصلها الأفراد بعد ذلك .

ويذكر مؤلف كتاب الاقتصاد في تقديمه لهذا البأ أن هذا حدث في وقت كانت مصر تعاني فيه من قنّة المحصول بينما انتشرت مجاعة شديدة في سائر البقاع . وكليومينيس الذي كان يتمتع بكافة صفات الرأسمالي الطموح أراد أن يستغل هذه الظروف إلى أقصى حد ، فأتبع هذه الخطوة بخطوة أخرى أشد خطورة وأبعد أثراً في أحكام سياسية الاحتكار . فجمع كبار منتجي القمح في مصر وساموهم في الثمن الذي به يبيعون له محاصيلهم . وكان سعر السوق آنئذ هو عشر درخمت للكيل الواحد ، ومع ذلك عرض المزارعون ثمناً أقل من ذلك - ولعلمهم شكوا في نواياه وظنوه سيعرض ضريبة جديدة بنسبة السعر . ولكن كليومينيس - لدهشهم الكبيرة - عرض عليهم سعر السوق الأعلى ؛ وبذلك أستولى على كافة المحصول وباعه في الخارج بأثنين وثلاثين دراخمة ؛ أي بأكثر من ثلاثة أمثال قيمته (٢٨) .

في هذين المثالين حقق كليومينيس سياسة إحتكارية صريحة ، لأن علم الاقتصاد يخبرنا أن الاحتكار يمكن تحقيقه بأساليب مختلفة أهمها فرض ضريبة عالية جداً ، أو بطريق التفرد بحق إنتاج المواد الخاضعة للاحتكار ، أو بطريق ثالث وهو أن يصبح الفرد منتجاً أو بائعاً في ظل ظروف تمنع في الواقع المنافسة الحرة . ومثل هذه الشروط تتفق تماماً مع أعمال كليومينيس كما أننا إذا أردنا أن نحكم على كليومينيس بالمقاييس الاقتصادية المعاصرة الواردة في كتاب الاقتصاد باعتبار أنها تمثل خلاصة علم الاقتصاد السياسي

كما فهم في النصف الثاني من القرن الرابع ق.م. ، فما من شك أن كليومينيس كان على علم تام وتجربة كافية بالاقتصاد السياسي ودراسته (٢٩) .

وما ينبغي أن تقتصر معرفة المحكر على العلم بالنظرية وأماليب تطبيقها ، بل يلزم عند ممارسته سياسة إحتكارية أن يكون على علم تام بأحوال الأسواق التي يشملها نشاطه التجاري . ودرامتنا لكليومينيس تبين أنه كان مدركاً لأهمية هذا الجانب التطبيقي في عمله وأنه الركيزة التي يتحتم بها نجاحه . فهو لم يقصر أبداً عن متابعة السوق العالمية التي كان يتعامل معها ، فإذا ما حدثت مجاعة في العالم اليوناني (٣٠) وتدر القمح قام هو بتوريده بأسعار تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمته الحقيقية في الظروف العادية . وذلك أن الحروب المتتالية التي أعقبت موت الاسكندر الأكبر أدت إلى حدوث مجاعة بين عامي ٣٣٦ - ٣٢٨ ق.م. ونحن نستطيع أن نعين تاريخ إجراءاته الخاصة بتصدير القمح السالفة الذكر في تلك الحقبة . فقد استبان كليومينيس ما كان حادثاً في الخارج واستطاع بدقته وسرعته ونظامه أن يواجه الموقف وأن يستفيد منه . وقد استطاع أن يحدد سعر بيع القمح باثنتي وثلاثين درانم لأنه كان واثقاً أن إنتشار المجاعة هناك ستمكته من البيع بذلك السعر المرتفع (٣١)

(٢٩) انظر بنوع خاص Oec. II, 2٠3 حيث يتحدث المؤلف عن مسئوليات الحاكم الاقتصادية التي يُلخصها في أربع نقاط : العلة والتصدير والاستيراد والتعقبات العامة (peri νόμισα, peri τὰ εξαγωγίμα, peri τὰ εισαγωγίμα, peri τὰ ἀναλώματα)

M. Rostovtzeff: Social and Economic History of The Hellenistic (٣٠)

World pp. 94 - 105 and 108.

(٣١) أفترج ويزلر (Riezler, Monopole, p.33) أن ٣٢ دراخمه كان سعر القمح في أثينا ، مفترضا أن هذا هو المقصود بعبارة τριάκοντα δίδραχμοι الواردة في Pollux. IV. 165 ، ولكن ليس هناك دليل أن هذا هو ما يقصده بولوكس ، فهو يذكر أمثلة للكلمات مركبة من الأرقام واستعمالها مثل "καὶ τὸ δίδραχμοι ὀπρῖται" أو في قراءة أخرى τριάκοντα δίδραχμοι πύροι" ولكن بولوكس لا يذكر ولا يقترح أن هذا هو سعر القمح في تاريخ محدد وهو ماعين في ساجة لمعرفته بالنسبة لكليومينيس . ونحن نعتد فقط في تقدير السعر على ماورد في كتاب الأقتصاد (Oec. II. 33 (1352, b. 14. ff.) الذي يؤيده ما ورد في الحظبة المنسوبة الى ديموشثينيس من أن وسائل كليومينيس أدت الى ارتفاع أسعار القمح . Dem. LVI. 7 ff

ومن حسن الحظ أن لدينا وثيقة هامة جداً وهي الخطبة ضد ديونيسودوروس» (Dionysodoros) التي تبين لنا كيف استطاع هذا المحتكر الفذ أن يدبر شبكة هائلة من الوكلاء والسامرة في الخارج ، وأن هؤلاء كانوا يزودونه بأحوال السوق في الخارج وأنهم كانوا يتعاقدون باسم لتوريد القمح وغيره . والصورة التي ترسمها الخطبة - رغم حرارة اللغة المستعملة - هامة جداً إذ أنها توضح بالمثال كيف كانت تدار شئون هذه التجارة .

كثرت هذه الخطبة لمهاجمة أحد سامرة كليومينيس في قضية أقيمت ضده في أثينا . فقد تعاقد هذا السمار بالانضمام مع زميل آخر على قبول قرض مبلغ ٣٠٠٠ دراخمة مقابل توريد قمح من مصر إلى أثينا . ولكنهما نقضا شروط العقد وبدلا من توريد القمح المتعاقد عليه إلى أثينا ، أفرغت السفينة حولتها في رودس . السماران اللذان يعملان لحساب كليومينيس هما ديونيسودوروس - المتهم الأول في القضية - وبارمنسكوس . وكان الأخير قد أبحر بالسفينة عائداً إلى مصر بينما بقي ديونيسودوروس في أثينا . ولعل من الأنسب هنا أن نستمع إلى ماتورده الخطبة بشأن هؤلاء السامرة .

”هؤلاء الرجال هم عملاء وأعوان كليومينيس الحاكم السابق لمصر ، والذي منذ أن تولى الحكم هناك كان سبياً في أذى كبير لحق أثينا وسائر العالم اليوناني عن طريق شراء القمح كله وبيعه ثانية ، وتحديد سعره كما يشاء . ولاحكام تنفيذ خطته كان يتخير أعوانا له من هؤلاء الرجال يعملون على هذا النحو : بعضهم يبعث بالسلع من مصر ، وآخرون يبحرون بها في سفنهم ، بينما يقيم آخرون في أثينا لتوزيع الشحنة . ثم يحدث أن يرسل هؤلاء الذين يقيمون في أثينا برسائل إلى الوكلاء الآخرين يعيطونهم علماً بحالة الأسعار ، بحيث إذا كان السعر مرتفعاً في أثينا أحضروا القمح إليها ،

أما إذا انخفض السعر فيها ذهبوا بالقمح إلى ميناء آخر . وهذا هو السبب
الرئيسي لارتفاع أسعار القمح ، أقصد هذه المراسلات وتلك المؤامرات “(٢٢).

هكذا تصف الخلية شبكة الوكلاء الذين كانوا يعملون لحساب
كليومينيس ، وتورد بعد ذلك تفصيل ما حدث من الوكيلين موضع الاهتمام
فعندما عقدا الاتفاق في أثينا كان السعر مرتفعاً لندرة القمح هناك ؛ ولم
يتوقعا تغير أحوال السوق بسرعة ، إعتقاداً منهما أن أي قمح سيرد من مصر
أى من صاحبهم كليومينيس الذى سيخبرهم ، فهم وكلاموه في أثينا .
ولكن حدث ، بعد أن رحل بارمنكوس إلى مصر لاحتضار شحنة القمح ،
أن وصلت إلى أثينا سفن أخرى تحمل قمحاً من صقلية ، فانخفض سعر
القمح في أثينا نتيجة لذلك . فأرسل ديونيسيودوروس في الحال رجلاً
إلى رودوس ينبئ زميله بارمنكوس بما طرأ على السوق الأثينى ، علماً
منه بأن صاحبه سوف يمر بسفينة على رودس التى كانت محطة أساسية
في الرحلة بين مصر وبلاد اليونان في ذلك الوقت . وقد أدت هذه المناورات
إلى النتيجة المرتقبة وهى أن بارمنكوس أفرغ حمولته من القمح في
رودوس وباعها هناك ، حيث كان السعر أكثر ارتفاعاً منه في أثينا ،
مخترقاً بذلك شروط الاتفاق . ولكن الغريب في الأمر أنه بعد بيع القمح
في رودوس أبحرت السفينة بما تبقى من بضائع أخر لبيعها في أثينا .

يمكننا أن نتخيل من هذا الوصف مقدار النشاط التجارى الكبير
الذى استلزم ذلك التنظيم العالمى المحكم . وما من شك أن مثل هذا النشاط
المائل كان يستلزم إشرافاً دقيقاً من كليومينيس ، الذى لم يقبل أبداً
في القيام بهذا الاشراف على خير وجه . وهناك حادثة طريقة يرونها
لنا كتاب الاقتصاد تبين يقظة كليومينيس في الاشراف على شبكته التجارية
ففى إحدى المناسبات علم كليومينيس عن طريق أعوانه ومخبريه من غير
شك أن أحد وكلائه قد عقد صفقة بثمان زهيد وأنه ينوى أن يتقاضى

عليها ثمنا غالياً . فأخضى كليومينيس علمه بكل هذا ، وقبل أن يسرد
الوكيل صاحب الصفقة أشاع الوزير أنه سيلغى الصفقة بسبب إرتفاع
الثمن . فبلغت الاشاعة الوكيل الذي خشي وأعوانه الحسارة التي ستلحق
بهم إذا أصر كليومينيس على رفضه ، وما إن عاد إلى الاسكندرية حتى
أسرع إلى الوزير وأعلن الثمن الحقيقي للصفقة ، فقبله كليومينيس راضياً (٢٣) .

هذا هو النظام الذي أنشأه كليومينيس وأدار عن طريق تجارته العالمية .
ولكن يجب أن تذكر دائماً أن المصادر التي بين أيدينا لاتعطينا وصفاً كاملاً
لسياسته المالية والاقتصادية ، وأن كل ما لدينا ليس سوى أمثلة متفرقة
من أعماله . هذه الحقيقة قد دفعت بعض العلماء إلى الاعتقاد أن سياسة
الاحتكار لم تستمر سوى فترة سنوات الخبابة ٣٣١ - ٣٢٨ ق.م. (٢٤)
ولكن نظرة فاحصة إلى الأخبار التي توردها المصادر تبين أنها تصور
أعمالاً مدروسة تهدف إلى إنشاء احتكار مستمر لتصدير القمح الذي
تنتجه مصر . وإن الرأي القائل بأن سياسة الاحتكار دامت فقط أثناء
الأزمة بغفل أن شبكة الوكلاء قد استمرت حتى آخر عام للكليومينيس
في منسبة في سنة ٣٢٢ ق.م. وهو تاريخ الخطبة ضد ديونيسودوروس
المالغ ذكرها فصاحب الخطبة يتحدث عن نظام قائم وعن حاكم كان
إلى أشهر قليلة سابغة بتحكم في قمع مصر بأسره . وفي الواقع إن أهمية
كليومينيس من وجهة النظر الاقتصادية هو استمرار سياسته الاحتكارية
في تجارة القمح الخارجية . نحن نعرف أن سياسة الاحتكار الحكومي
لم تكن جديدة على مصر ، فقلنا اعتاد الفراعنة احتكار الانتاج من أجل
السوق الداخلي وأحياناً للتصدير ؛ ولكن محاولة كليومينيس لاحتكار
تجارة القمح العالمية هي الأولى من نوعها في التاريخ . والجدلة في محاولته تقع
في أنه زاوفا على أسس تجارية محتمة ، بعكس أثينا التي اعتمدت على قوتها
البحرية لاحتكار تجارة البحر الأسود في القرن الخامس ق.م.

Oec. II. 33 (1352 b. 4 ff.) (٢٣)

A. Andréades, Antimene de Rhodes et Cleomenes de Naucratis, (٢٤)

B. C. H. 53 (1929) P. 14.

لقد ظلت شخصية كليومينيس وسياسته موضع خلاف بين الكتاب قديماً وحديثاً ؛ فالقديما جميعاً يناصبونه العداء ويصدرون عليه أقسى الأحكام (٣٥) ، أما المحدثون فيختلفون إختلافاً بينا في أحكامهم (٣٦) ولعل خير موقف نتخذه في هذه الدراسة هو أن نقلر أعمال كليومينيس على أساس الأوضاع السائدة في عصره . فنلاحظ مثلا أن أعماله قد لا تنتم وسائلها بمبادئ الأخلاق ولا تنفق بمبادئ العدل والانصاف الدقيقة ، ومع ذلك فهي ليست استثناء عند مقارنتها بأمثلة أخرى كثيرة واردة في كتاب الاقتصاد المنسوب لأرسطو . وعلى أى حال فلنا نقصد هنا أن نصدر أحكاماً أخلاقية على كليومينيس ، ولكن هدفنا هو تقييم أعماله إقتصاديا . لقد رأى بعض الدارسين أن سياسته من الناحية الاقتصادية كانت مربحة ولم تكن ضارة على أساس أنه دفع لمنتجى القمح سعر السوق (٣٧) . ولكن عند إعادة النظر في هذا الاجراءات بالذات نجد أنه نتج أمران . أولا يظهر من شكوى مديري المديرية أن التصدير كان حراً في مصر في ذلك الوقت ، وأن منتجى القمح كانوا يجنون أرباحاً طيبة من التصدير تعينهم على دفع الضرائب المرتفعة في الداخل . حينما اشترى كليومينيس مجموع محصول القمح (٣٨) مدد ضربة لهم كمصدرين ، وباستمرار

Dam. LV1.7 : "ὕπηρέται καὶ συνεργοὶ πάντες οὗτοι κλεομένους (٣٥) τοῦ ἐν Αἰγύπτῳ ἀρχεῖτου, ὃς ἐξ οὗ τὴν ἀρχὴν ἔλαβεν οὐκ ὀλίγα κακὰ εἰργάσατο τὴν πόλιν τὴν ἑμῆν, μᾶλλον δὲ καὶ τοὺς ἄλλους Ἕλληνας. VII.23, b "καὶ κλεομένει, : "ك.ت.ل. وعبارة أريانس ضد كليومينيس مشهورة أيضا : "ἀνδρὶ κακῷ καὶ πολλὰ ἀδικήματα ἀδικήσαντι ἐν Αἰγύπτῳ κ.ت.ل." ولكن يجب أن نذكر هنا أن أريانس كان تحت تأثير مصدره الرئيسى الملك بطليموس الأول.

(٣٦) باجم كليومينيس من المحدثين Bouché - Leclercq . Hist . des Lagides I . P . 14 ; Mahaffy . Ptolemaic Dynasty pp . 20 - 22 ; Tam . C . A . H . VII . PP . 269 . وعن يبرون مسلكه ; Andriades . Loc . cit . P . 17 ; Van Groningen . Mnemos . 53 (1925) P . III مرتفاً وسعياً مثل Riezler Monopole P . 33 . Bevan . Ptolem . Dynasty . P .

Van Groningen, De Cleomene, Mnemos, 53 (1945) 127 (٣٧)

Oec. II. 33 a. & d (1352. a. 16 f b. 4.) (٣٨) إنني أتصد ما ذكر في

سياسته الاحتكارية فقدوا القدرة تماما على التعرف والتعامل مع الأسواق الخارجية مباشرة . ثانياً ، كانت نتيجة سياسة كليومينيس على السوق الداخلى أشد خطراً ؛ لأن رغبة كليومينيس فى الربح من التصدير جعله يدفع للتجن فى الداخلى سعر التصدير ، كما حاول الامتلاء على معظم المحصول ، فتج عن ذلك أن شح القمح فى مصر وانفق ثمنه ارتفاعاً كبيراً مما أدى إلى الاضرار بمجموع الشعب المصرى فى نفس الوقت الذى أضر فيه أيضاً بالتجارة الدولية (٣٩) .

ويمكننا هنا أن نتساءل عن طبيعة هذه التجارة العالمية ، هل كانت لحساب كليومينيس الشخصى ، أو بأسم الدولة ولصلحها ؟ ليس هناك جواب صريح أكيد على هذا السؤال ، ولكن الأسلوب الذى تحدثت به مصادرنا يعطينا الانطباع أن كليومينيس قام بالتجارة بصفة الرسمية كرجل من رجال الحكم فى مصر . وقد رأينا من قبل أن كلا من الخطة ضد ديونيسودوروس وكتاب الاقتصاد يتحدث عن سياسته التجارية وكأنها صادرة عن حاكم مصر . ولما يؤكد هذه الفكرة هو ماثرويه الأخبار أن بطلميوس الأول سوتر الذى تولى حكم مصر بعد وفاة الاسكندر تسلم خزانة الدولة من كليومينيس وبها ٨٠٠٠ تالنتوم(٤٠) ، وهو مبلغ ضخم يثبت أن أرباح كليومينيس كانت تذهب إلى خزانة الدولة .

ومع ذلك فما إن استقر الأمر لبطلميوس الأول فى مصر حتى عمل على التخلص من كليومينيس والقضاء عليه ، بأن لفق له التهم وحاكمه وقتله ، ثم أخذ يعمل بعد ذلك على النيل من سمته ؛ ولكن ما من شك بعد هذه

(٣٩) من البحث المشهور عن القمح فى التاريخ اليونانى Jardé, Les Céréales dans L' Antiquité grecque, p. 179 نعلم أن متوسط سعر القمح فى أثينا فى سنة ٣٣٠ - ٣٢٩ ق م كان خمس دراخمت ، وفى العام التالي أصبح ست دراخمت ثم عشرة دراخمت . ونستطيع أن ندرك مقدار الفروقات التى ألمت به كليومينيس بأسعار القمح حين تذكر أنه اشترى من المنتجين فى مصر بعشرة دراخمت وبيع القمح بأثنتين وثلاثين دراخمة . Occ II. 33. P. (1352. d. 4ff)

Diodorus Sic. 18. 14. 1. (٤٠)

الدراسة أن ما قام به كليومينيس يعتبر أكبر خدمة قدمت للبطالة بالذات ؛
فبالإضافة إلى خزانة غنية ، أورثهم تجارة خارجية على أسس منظمة ،
مكنتهم من انتاج سياسة مماثلة زمن البطالة الأول حين كانت تجارة
القمح الخارجية هي من أهم عمدهم الاقتصادية . ولكنهم يدركون
خطورة المنافسة الأجنبية ، وبدلاً من معاداة منافسهم اتخذوا منهم أصلقاء
كما فعل بطلميوس الثاني مع صقلية (٤١) .

(٤١) اجتهد بطلميوس الثاني على أن يجعل من صقلية حليفة له . أنظر البحث القيم

N. Hohlwein, Le Blé d'Égypte, Et. Pap. IV. (1938) 93. n. 2.